بيان صحفي

"ايدال" احتفلت بالسنة الخامسة عشرة على صدور قانون تشجيع الاستثمارات

الرئيس سلام أشاد بالدور الذي تلعبه مؤسسة "إيدال" في تطوير قطاع الاستثمار في لبنان

عيتاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان يشكل 6,7 في المئة من إجمالي الدخل الوطني

بيروت، في 19 نيسان 2016 – احتفلت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" اليوم بالذكرى الخامسة عشرة على إقرار قانون تشجيع الاستثمار 360 برعاية رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام وحضوره في السراي الكبير بمشاركة وزير الإعلام رمزي جريج وحشد من الهيئات الديبلوماسية والسفراء والهيئات الاقتصادية ورجال الأعمال.

وخلال الكلمة التي ألقاها، أشاد رئيس مجلس الوزراء تمام سلام بالدور الذي تلعبه مؤسسة "إيدال" في تطوير قطاع الاستثمار في لبنان وتحفيزه، مؤكدا "أن النجاح في هذا الميدان يتطلب، الى جانب الجهود الادارية والعملية، تأمين المناخ الاستثماري في البلاد الذي يشكل الاستقرار شرطه الأول".

وقال: "إن الاستقرار في لبنان يقوم على ركيزتين أساستين، أمنية وسياسية. على المستوى الأمني البلد ممسوك ووضعه مضبوط، خصوصا في ظل الوضع الاقليمي الذي يعرفه الجميع والاحداث التي تجري بالقرب منا. وقد تمكنا في هذا المجال من اتخاذ كل الاجراءات لمنع الارهاب والتطرف من النيل من لبنان".

وأضاف: "كانت هناك محاولات وما زالت للنيل من بلدنا، لكن لا بد أن نسجل أن أجهزتنا ومرجعياتنا ومؤسساتنا الأمنية تقوم بعمل مميز أدى الى تأمين الاستقرار، وترسيخ أجواء آمنة للانتقال والتجول والمكوث في لبنان، وهذا ما يلمسه كل الضيوف الاجانب الذين يزورونا".

وقال سلام: "الوضع السياسي هو الشق الآخر من عوامل الاستقرار الاساسية. نعم هناك أزمة سياسية مستفحلة في لبنان تنعكس على اقتصادنا. نحن نحاول قدر الإمكان من خلال مؤسساتنا العامة مثل (ايدال) وغيرها ومن موقع مسؤوليتنا مواجهة هذا الوضع الذي يترك ويا للأسف آثارا سلبية أبرزها العجز عن انتخاب رئيس للجمهورية. وما دام موضوع الانتخاب متعثرا ستبقى انعكاساته قائمة على الحالة الاقتصادية العامة في البلد".

وأشار الى أن "هناك قطاعات كبيرة في لبنان ناشطة وعاملة كالقطاعات الصناعية والتجارية والقطاع المصرفي الذي هو من أبرز وأقوى القطاعات ليس في لبنان وحسب بل في المنطقة. وهنا يجب ان اقول ان الملاءة في البلد

جيدة وتدل على ذلك الاصدارات المالية التي تحصل من وقت الى آخر. وبالامس حصل اصدار كان الاقبال عليه اكثر مما كنا نتوقع. وهذا يعني أنه رغم التعثر في مجالات معينة هناك ايضا نجاحات وتقدم في اماكن اخرى".

وأضاف سلام: "لن أتوقف كثيرا عند ما نتخبط فيه من صراع سياسي، لأن هذا أمر يحصل في كل الديموقراطيات. في رأيي أن لبنان سيتمكن من تجاوز هذه العقبات والعثرات وسينهض كما كان ينهض دائما من كبواته".

وختم: "إن حضور سفراء أربع دول خليجية الى جانب السفير البريطاني وممثلي العديد من الدول الأخرى يؤكد انه رغم كل شيء ما زالت الثقة بلبنان قائمة".

عيتاني

وقال رئيس مجلس الإدارة المؤسسة المهندس نبيل عيتاني ان هذا القانون حول "ايدال" الى مؤسسة عامة، فباتت واحدة من المؤسسات الاقتصادية والذراع الرسمي لتشجيع الاستثمارات في لبنان وترويج صادرات القطاعات الإنتاجية في لبنان التي لعبت وتلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وفي مواكبة انفتاحه الاقتصادي وجذب الاستثمارات إليه والترويج لصادراته.

ولفت إلى انه "كان للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، منذ اقرار القانون في العام 2001 وحتى تاريخنا هذا، دور محوري في الترويج لصورة لبنان وتعزيزها من خلال تأمين المعلومات الاقتصادية والتجارية والصناعية وسواها التي تساعد المستثمرين في لبنان والخارج على توظيف اموالهم في القطاعات الإنتاجية، وعلى استطلاع فرص الاستثمار في لبنان. كما قامت المؤسسة بإجراء الدراسات ووضع البرامج وتنظيم الحملات الدعائية التي تهدف إلى توجيه المستثمرين اللبنانيين والعرب والأجانب. وكان لقانون تشجيع الاستثمار دور أساسي في هذا الإطار بحيث ساهمت الحوافز التي يقدمها للمشاريع في دعم ومساندة المستثمر في قطاعات: الزراعة والصناعات الغذائية والسياحة والصناعة وتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات والإعلام. هذا فضلا عن الدور الفعال في المساعدة على دعم وترويج وتسويق المنتجات اللبنانية".

وتابع: "بقي لبنان محافظا على استقراره النقدي والمالي والسياسي والاجتماعي، ما منحه فرصا لتحقيق مستويات جيدة من النمو ومن الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا كنا قد بدأنا بحجم استثمار اجنبي وافد الى لبنان يقارب 250 مليون دولار في العام 2001، فإن هذا الاستثمار قد تضاعف مرات عديدة ليصل إلى 3,2 مليار في العام 2015، علما ان العام 2010 كان عام الذروة حيث سجل لبنان ما مجموعه 5 مليارات دولار. واليوم بات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى لبنان يسجل 6,7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤكد مناعة اقتصادنا والأسس البنيوية القوية التي يتمتع بها".

وعدد عيتاني الإنجازات التي قامت بها المؤسسة منذ إقرار القانون حتى يومنا هذا بحيث انها منحت 50 مشروعا الحوافز والتسهيلات المنصوص عنها في القانون بقيمة استثمارية تخطت 1,7 مليار دولار أميركي، ووفرت أكثر من 7 آلاف فرصة عمل مباشرة و10 آلاف فرصة عمل غير مباشرة فساهمت بفعالية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية للبلاد وفي زيادة جاذبية المناخ الاستثماري. كما انها شجعت أكثر من 200 مشروع استثماري، واجتمعت إلى أكثر من 500 رجل أعمال مهتم بتأسيس المشاريع في لبنان. كما قامت المؤسسة بالعديد من المبادرات بين القطاعات الانتاجية التقليدية والقطاعات التي تعتمد التي الابتكار والريادة وذلك في اطار التشجيع على الانماء المتوازن والحفاظ على ميزة لبنان في تنوّع اقتصاده.

واعتبر ان هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا تواصل المؤسسة مع المجتمع الاقتصادي المحلي والمجتمع الاقتصادي الإقليمي والدولي ومع المستثمرين المحتملين، حيث أنها شاركت في أكثر 200 نشاط ومؤتمر وورشة عمل سواء على مستوى الترويج للبنان كمقصد مهم وكوجهة فريدة للاستثمار في المنطقة. كما ساهمت

ايدال في وضع استراتيجيات وخطط تشجيع الاستثمار البيني العربي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة ولبنان.

وأكد عيتاني على ان المؤسسة حريصة على مواكبة كل المتغيرات من خلال الاستراتيجيات التي تتسم بالمرونة وذلك بهدف مواجهة التحديات، والتعاطي مع كل مرحلة وفق ما تقتضيه الظروف واستنباط الحلول التي تخدم الأهداف على غرار استراتيجية استقطاب طاقات المغتربين اللبنانيين وإشراكهم في الاقتصاد الوطني، وبرنامج الجسر البحري للصادرات الزراعية بعد اقفال الحدود البرية بين الأردن وسوريا.

وختم: "إن هذا الاجتماع ليس تكريما لإيدال التي كانت تحاول القيام بواجباتها، انما هو تكريم وعرفان وتقدير منا للدور الذي لعبته الدول التي شجعت رعاياها على الاستثمار في لبنان، او التي شجعت شركاتها على التواصل الاقتصادي والتجاري معه، او التي ادت إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. وانتهزها فرصة من اجل شكر جميع الدول التي شجعت وسهلت استثمار شركاتها في لبنان. كما اشكر المنظمات الدولية، الحاضرة اليوم بيننا والغائبة بسبب الظروف، على مشاركتها الفعالة في تحسين بيئة الأعمال فيه وعلى اهتمامها باستقرار لبنان خصوصا في هذه المرحلة وبنقل صورة مشجعة عنه. وشكري الخاص إلى القطاع الاقتصادي اللبناني وإلى جميع المستثمرين الذين نعاهدهم على دوام الدعم والمساندة".

وتم تسليم جوائز تقدير لعدد من الدول التي ساهمت في تطوير وتنمية الاستثمار في لبنان. وكانت هذه الجوائز على الشكل التالي:

- المملكة العربية السعودية: جائزة البلد الأكثر مساهمة في الاستثمارات السياحية في لبنان.
- الإمارات: جائزة البلد الأكثر مساهمة في الاستثمار وخلق فرص عمل في لبنان.
- المملكة المتحدة: جائزة البلد الأكثر نقلا للتكنولوجيا إلى لبنان.
- ايطاليا: جائزة البلد الأكثر مساهمة في سلسلة القيمة الزراعية.
- أفريقيا الجنوبية: جائزة البلد الأكثر مساهمة في التصدير من لبنان.

لمحة عن ايدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون 360 لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النموّ الاقتصادي والاجتماعي.
تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والاعلام.
بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضا بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة.
تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية اللعازرية
الطابق الرابع, ص.ب. 113-7251
بيروت, لبنان
هاتف: +961 1 983306 فاكس: +961 1 983302

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb
Juliette.khoury@idal.com.lb

Follow us on twitter

View our videos on YouTube

View our profile on LinkedIn

Like us on Facebook